



تونس في 25 جوان 2020

بيان

تعبر الغرفة الوطنية لأخصائي علاج النطق والصوت والكلام

عن شديد أسفها

على طريقة تعامل الحكومة مع عيادات تقويم النطق بالقطاع الخاص والتي لم يشملها أي إجراء من الإجراءات المقررة لمرافقة المؤسسات المتضررة من تداعيات تفشي وباء فيروس الكوفيد-19 رغم أن عيادات تقويم النطق كانت ولا تزال من أكثر المؤسسات المتضررة بسبب

- التخوفات من انتشار فيروس كورونا منذ بداية شهر مارس، والذي نتج عنه توقف النشاط مبكرا
- تطبيق الحجر الصحي الشامل الذي انجرّ عنه توقف كلي لنشاط العيادات خلال شهر أبريل
- مواصلة تطبيق الحجر الصحي على الأطفال والمسنين والأشخاص الحاملين لإعاقات الذي نتج عنه ركود في العودة الى النشاط في شهر ماي حيث لم يتجاوز معدل العودة الى النشاط 10%
- الصعوبات المادية التي تمر بها العديد من العائلات والتي حالت دون العودة الى مباشرة حصص تقويم النطق من جهة، وتواصل تخوف بعض الأولياء من جهة أخرى، مما جعل معدل العودة الى النشاط لا يزال ضعيفا ولم يتجاوز حدود 50% مقارنة بالسنوات الماضية.

كما تعبر عن استياءها الكبير من

- عدم تعهد السيد رئيس الحكومة بوعوده العامة
- مغالطة وزارة المالية للرأي العام بالحديث عن تعويضات والحال أن المؤسسات عامة لم تحصل على تعويضات وإنما على إجراءات تسهيل فقط، وعيادات تقويم النطق لم يعينها أي إجراء من إجراءات تأجيل مواعيد دفع كل المستحقات المالية
- تجاهل وزارة الشؤون الاجتماعية طلب الاجتماع الذي وجهته لها الجامعة الوطنية للصحة مرتين، للاستماع الى مشاغل الغرف المهنية التي لا تنطبق عليها كل الإجراءات الحكومية والتي بسبب نوعية نشاطها لحقتها أضرار كبيرة جراء الجائحة ككل، وكانت الغرفة الوطنية لأخصائي علاج النطق والصوت والكلام من أول الغرف التي طلبت هذا الاجتماع.

أصحاب عيادات تقويم النطق واجهوا، ولا يزالوا يواجهون الأزمة المالية بإمكانياتهم الخاصة، دون أية مساعدة أو أي تمديد في آجال دفع كل من الأكرية، والخصوم من المورد الشهرية، والضريبة على الدخل السنوي لسنة 2019، والقسط الاحتياطي الأول من الضريبة السنوية لسنة 2020 (نعم تسبقه ب 30% على قاعدة ضريبة السنة الفارطة في هذه الظروف) ومستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك دون أي تمديد في الأجل ما عدا التي شملت جميع المواطنين بسبب الحجر الصحي الشامل أو بسبب الاكتظاظ في القباضات المالية، ودون لفتة من سلطات الاشراف.

UTICA



أخصائي تقويم النطق بالقطاع الخاص يعملون حالياً، في ظروف صعبة، دون أرباح، فقط لدفع المستحقات واستمرارية الحياة.

وفي هذه الظروف المادية والنفسية الصعبة التي يعيشها القطاع، تتعرض الغرفة النقابية الى انتقادات وشيطننة ممنهجة من زملاء من القطاعات العمومية، بسبب مواقفها إزاء القطاع الموازي الغير قانوني، بأنواعه، بين زملاء يتعاطون المهنة في القطاع الخاص خلسة دون تراخيص ومشعوذين ودخلاء دون تكوين أكاديمي أو من المتحصلين على شهادات في دورات تكوينية ببضعة أيام... وقد حذرنا من تداعيات هذه الدورات التكوينية التي من شأنها المساس بصحة المريض بالدرجة الأولى وهذا ما حصل مع الطفل الفقيدي ريان -رحمه الله- في الحادثة الأخيرة. وقد قدمت الغرفة عدة شكايات مدعمة بالأدلة ولكن لم تتحمل أي جهة مسؤوليتها. كما عبرنا عن استيائنا، في كل الاجتماعات والمراسلات، وطالما طالبنا بالترخيص ببعث عمادة لتنظيم القطاع، لكن للأسف لم يتحرك أي ساكن للمسؤولين بجميع الوزارات، بل أحيانا فوجئنا بتستر المسؤولين على المخالفين للقانون بما فيهم المتطفلين على الاختصاص والمتحيلين.

وتعتذر الغرفة النقابية الوطنية لكافة منخرطيها

أثناء الحجر الصحي الشامل وإثره حاولنا بكل ما أوتينا من جهد مساندتكم وإرشادكم والإحاطة بكم، والبحث عن مساعدات مادية لتفادي إغلاق بعض العيادات بسبب الإفلاس، وحاولنا إرشاد حتى الزملاء أصحاب العيادات الخاصة الغير منخرطة بالغرفة النقابية،

لكن مع ذلك نعتذر لكم. نعتذر لأننا لم نستطع التواصل مع سلطات الاشراف لإبلاغها صوتكم ومشاكلكم وصعوباتكم... ونشارككم الاحساس بعدم الانتماء الكامل الى وطننا العزيز، وطن حكومته تطالبنا بواجباتنا إزاءه ولا تراعي أبسط حقوقنا عليه، ألا وهو الاستماع البينا.

عن الغرفة النقابية الوطنية لأخصائي علاج النطق والصوت والكلام

سامية شعبان



UTICA